Distribution: Restricted | EB 2003/80 R.47 | 5 November 2003
Original: English | البند 18(ب) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

اتفاقية تعاون مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

1 – المجلس التنفيذي مدعو للإحاطة بأن الصندوق يعتزم عقد اتفاقية للتعاون مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومقرها في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. وتحدد الوثيقة الإطارية للشراكة الجديدة (المتاحة على موقع الشراكة على الإنترنت www.nepad.org) وجود خمسة أعمدة يقوم عليها بناء التنمية الأفريقية. وتمثل الزراعة أحد هذه الأعمدة، وقد اشترك الصندوق مع وكالات إنمائية أخرى اشتراكا إيجابيا في مساعدة أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على وضع رؤية وخطة عمل من أجل التصدي لتحديات التنمية الزراعية. ومن شأن عقد اتفاقية تعاون بين الصندوق والأمانة أن ييسر التعاون القانوني الكامل والمناسب بين الهيئتين.

2 – وفقا للبند 2، من المادة 8، من اتفاقية إنشاء الصندوق، يرجى من المجلس التنفيذي تفويض رئيس الصندوق بالتفاوض وعقد اتفاقية تعاون بين الصندوق وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيعرض نص الاتفاقية التي سيتم التفاوض بشأنها وإبرامها على المجلس التنفيذي للإحاطة في دورة لاحقة.

3 – يرد في ملحق هذه الوثيقة معلومات أساسية عن أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونطاق التعاون المحتمل مع الصندوق.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد النسخ الإضافية.

ملحق

أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومجالات أولوياتها

1 - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي رؤية وإطار استراتيجي لنهضة أفريقيا. وتقوم وثيقة الإطار الاستراتيجي على أساس المهمة المنوطة برؤساء الدول الخمس (الجزائر، ومصر، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب أفريقيا) من قبل منظمة الوحدة الأفريقية بوضع إطار للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة لأفريقيا. واعتمد مؤتمر القمة السابع والثلاثين للمنظمة المعقود في يوليو/تموز 2001، وثيقة الإطار الاستراتيجي رسميا.

2 - الأهداف الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي:

- استئصال الفقر؛
- وضع البلدان الأفريقية، فرادى وجماعات، على طريق التنمية والنمو المستدامين؛
- وقف تهميش أفريقيا في عملية العولمة ومؤازرة دمجها الكامل والمثمر في الاقتصاد العالمي؛
- التعجيل بإجراءات تمكين النساء.

3 - المبادئ التوجيهية للشراكة هي:

- الممارسة الصالحة للسلطات كمطلب أساسي للسلام والأمن والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛
- الملكية والقيادة الأفريقية، علاوة على المشاركة الواسعة والعميقة من جانب جميع قطاعات المجتمع؛
- ربط التنمية في أفريقيا بمواردها وإمكانات شعوبها؛
- إقامة الشراكات داخل وبين الشعوب الأفريقية؛
- التعجيل بخطى التكامل الإقليمي والقاري؛
- بناء القدرة التنافسية لقارة أفريقيا وبلدانها؛
- إقامة شراكة دولية جديدة تغير من العلاقة غير المتكافئة القائمة بين أفريقيا والعالم المتقدم؛
- ضمان ارتباط جميع الشراكات التي تعقد مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالأهداف الإنمائية للألفية والأهداف والغايات الإنمائية الأخرى المتفق بشأنها.

4 - تشمل القطاعات ذات الأولوية التي سيتم بشأنها إصلاح السياسات وزيادة الاستثمار: قطاعات الزراعة، والتنمية البشرية، والبنية الأساسية للمعلومات والاتصال، والطاقة، والنقل، والمياه، والإصحاح، والبيئة. ومن بين الاهتمامات الاقتصادية الرئيسية المطروحة تشجيع الإنتاج وتنويع الصادرات، التعجيل بالتجارة بين البلدان الأفريقية وتحسين الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة.

الهيكل الرئاسي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

5 - السلطة العليا المسؤولة عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي (خليفة منظمة الوحدة الأفريقية اعتبارا من يوليو/تموز 2002).

6 - تنفذ الشراكة تحت إشراف اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات التي تتألف من ثلاث دول من كل إقليم من أقاليم الاتحاد الأفريقي حسبما قرره مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في يوليو/تموز 2001، وصادق عليه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو/تموز 2002. وترفع اللجنة تقاريرها إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي سنويا.

7 - تتألف اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي وتتولى الإشراف على مشروعات وبرامج التنمية.

8 - تتولى أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تنسيق تنفيذ المشروعات والبرامج التي تعتمدها اللجنة التنفيذية. وهذه الأمانة هيئة صغيرة نسبيا (تتألف من نحو 30 موظفا) ومقرها في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن تدمج الأمانة بشكل كامل في هيكل الاتحاد الأفريقي.

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والصندوق

9 - يلتزم الصندوق بالقيام بدوره في العمل على إنجاح هذه الشراكة. والواقع أن الأهمية المعطاة لملكية أفريقيا لهذه الشراكة ولتحسين آليات ممارسة السلطات (بما في ذلك تشجيع التعددية ومشاركة المجتمع المدني) بجانب التأكيد القوي على تخفيف وطأة الفقر والتنمية الزراعية، توفر محفلا يتيح للصندوق إمكانية العمل مع شركائه من أجل مؤازرة جدول العمل المهم والطموح هذا.

10 - ساهم الصندوق حتى الآن في المحور الزراعي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بطرق عدة. وركز الصندوق دعمه على أنشطة الشراكة الجديدة في مجال مساعدة منظمات المزارعين على معرفة المزيد عن هذه الشراكة ومناقشة دورها المحتمل فيها. وفي الفترة يونيو/حزيران – يوليو/تموز 2003 قدم الصندوق المساعدة لشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا والمنظمات المماثلة في شرق وجنوبي أفريقيا (الاتحاد الوطني لمزارعي كينيا) والمجلس الوطني لمنظمات المزارعين في الكاميرون في أفريقيا الوسطى، في تيسير تنظيم ثلاث مشاورات إقليمية أخرى، وذلك بهدف: (i) تحليل التقارير الحالية المتعلقة بالعنصر الزراعي في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ (ii) إعداد وعرض رؤية هذه المنظمات للعنصر الزراعي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على منتدى يعقد في جوهانسبرغ (المقرر له أواخر عام 2003 أو مطلع عام 2004)؛ (iii) الاتفاق بشأن اتخاذ موقف مشترك تجاه العنصر الزراعي في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

11 - بالإضافة إلى ذلك قام الصندوق بدور مقرر مجموعة وكالات الأمم المتحدة التي تساند دور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات الزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق. وتضمن ذلك تحديث التقارير الخاصة بمشاركة العديد من الوكالات في هذه الأنشطة، بما في ذلك الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بوثائق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعروضة على الاتحاد الأفريقي.

12 - يعتزم الصندوق وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعميق التعاون بينهما في المستقبل. وقد طلب إلى الصندوق أن ينضم إلى عضوية فريق الدعم المنبثق عن الشراكة، والذي تم تشكيله في روما في سبتمبر/أيلول

2003، لتقديم المشورة إلى الأمانة فيما يتعلق بالعديد من القضايا التقنية. وستضم المجموعة في عضويتها عددا من المنظمات المتعددة الأطراف وأصحاب الشأن من أفريقيا.

13 - وطلب أيضا إلى الصندوق أن يقدم المساعدة التقنية لأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للمعاونة في بناء قدرات منظمات المزارعين وصياغة المشروعات الاستثمارية التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف الشراكة.

14 - يمكن أيضا للصندوق، بصفته وكالة تمويلية، أن يساعد في تصميم وتمويل عدد من الأنشطة الاستثمارية التي تدعمها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من موارد القروض والمنح.